



مجلة العلوم والبحوث الإسلامية
SUST Journal of Islamic science and Research
Available at: <http://scientific-journal.sustech.edu/>



الإشارات النحوية في كتاب (بدائع الفوائد) لابن قيم الجوزية

محمد علي أحمد عمر¹

محي الدين محمد جبريل محمد²

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة الإشارات النحوية التي وردت في كتاب (بدائع الفوائد) لابن القيم، وهدفت إلى إبراز الجانب النحوي في حياة ابن القيم والوقوف على آرائه النحوية، والتعرف على شخصيته ومدى تأثير نشأته الدينية على أفكاره النحوية. كما هدفت الدراسة إلى التعريف بقيمة كتابه (بدائع الفوائد). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن لابن القيم آراء نحوية وقوة استنباط في اللغة العربية ما أدخله في عدد النحاة. - تأثر ابن القيم في آرائه النحوية بفكر السهيلي النحوي.

ABSTRACT:

The study aims to prove that Ibn El_Qayyim was a distinguished grammarian who explained his views in different aspects of grammar, beside that he explained the effects of religion in his life and the role of education in building his character concepts and ideas as a grammarian. And it's aims to know his book (badaa'a EL_fawaaid) I followed analytic descriptive curriculum in this study -The study came up with a number of results which included that: Ibn EL_Qayyim has deductive intellects and brosbectves in grammar show that he worth to be as a prominent grammarian. _ Ibn EL_Qayyim was affected by EL_suhaili's grammatical intellects and thoughts in grammar.

الكلمات المفتاحية :

الداعية _ الفكر _ ادعاء _ السهيلي .

1-كلية اللغات- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا-0112007352

2- كلية الدراسات العليا- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- 0911245166

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وأشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله 'اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .
أما بعد :

فقد تكفل الله عزوجل لهذه الأمة بأن يبعث لها في كل عصر رجالا مخلصين يحيون ما درس من الدين ويعيدون للأمة عزها ومجدها ،ومن هؤلاء الرجال ابن قيم الجوزية ؛ الذي برع في كافة علوم الشريعة ، فكل من درس حياته أو قرأ تراثه ؛ أكبر الرجل وقدر علومه وجهاده ، ورأى فيه العقل الواسع والفكر الخصب والعبقرية العجيبة ، فجاءت دراستنا هذه ومشكلته معالجة الإشارات النحوية التي وردت في كتاب (بدائع الفوائد) لابن القيم بذكرها وذكر رأي ابن القيم ورأي علماء النحو ثم رأي الباحث وهدفت إلى: إظهار الجانب النحوي في حياة ابن القيم ودراسة آرائه النحوية ، كما هدفت إلى التعريف بكتابه (بدائع الفوائد).

واتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، ووجاء البحث على النحو التالي :
مقدمة وثلاثة مباحث :

الأول : سيرة ابن القيم رحمه الله، اسمه ، تاريخ ميلاده ، آثاره العلمية.

الثاني : حروف المعاني : ويشمل الحروف: الهمزة، السين ، والفاء ، وواو الثمانية.
الثالث : من التراكيب المشككة .

1- أقوال العلماء في (أيهم أشد) من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ (١).

2- مسألة العامل في الحاليين في قولهم: (هذا بسرا أطيّب منه رطباً).

أولاً: سيرة ابن قيم الجوزية:

هو الإمام المحقق الحافظ الأصولي المتكلم الفقيه النحوي، بل المجتهد المطلق ، المفسر ، إمام من أعظم الدعاة في الاجتهاد ونبذ التقليد الأعمى ، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز مكي زين الدين الزرعي ثم الدمشقي الحنبلي ، الشهير بابن قيم الجوزية (2).

تاريخ ميلاده ومكانه :

تتفق كتب التراجم على أن تاريخ ولادته سنة (691هـ) في اليوم السابع من شهر صفر. (3) واشتهر بابن قيم الجوزية نسبة إلي أن والده كان قيما على المدرسة الجوزية التي أنشأها محي الدين الحافظ الجوزية بسوق القمح في دمشق ، فقبل له قيم الجوزية ، واشتهرت به ذريته وحفدتهم من بعد ذلك ، فصار الواحد منهم يدعى بابن قيم الجوزية، وتلقى علومه على مشاهير من أهل العلم ، مثل شرف الدين بن تيمية وعيسى شرف الدين بن المطعم وابن عبد الدائم وغيرهم ، كما أخذ عنه كثير من الفضلاء مثل ابن كثير المفسر وصلاح الدين الصفدي وابن رجب الحنبلي والسبكي وغيرهم. (4)

ثقافته وعلومه.

(2) أبو الفلاح، عبدالحى العماد الحنبلي(1350هـ) شذرات الذهب في أخبار من الذهب، ج6، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، ص168.

(3) الزركلي، خير الدين(1984م) الأعلام ، ط6، ج6، دار العلم للملايين، لبنان، ص168.

(4) ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني(1387هـ) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج1، مطبعة المدني، مصر، ص472.

(1) سورة مريم ، الآية 69

كانت ثقافته شاملة لجميع أنواع التفكير في عصره فقد تفنن في كافة العلوم الإسلامية ، وكان عارفاً بال تفسير لا يجارى فيه ' وبأصول الدين والحديث ومعانيه وفقهه ، والفرائض ودقائق الاستنباط والعربية وعلم الكلام وعلم السلوك ، وكلام أهل التصوف ورفائهم .

وكان عظيم الدراية بالمسائل الأدبية والنحوية وفنون الشعر، وكان ملماً بكثير من العلوم التي كانت معروفة في عصره إمام الخبير، فقد كان رحمه الله تعالى كثير البحث والطلب ، متقانياً في سبيل تحصيل العلوم والمعارف ، وقد بدأ الطلب مبكراً ؛ حتى ارتفعت درجته وعلا كعبه وفاق الأقران ، وسارت كتبه بين الناس، وكان حبه بجمع الكتب دليل الرغبة في العلم بحثاً ومطالعة وقراءة وإقراء وتأليفاً، حتى قال الحافظ ابن حجر (5):

(وكان مغرٍ بجمع الكتب فحصل منها ما لا يحصى ؛ حتى كان أولاده يبيعون منها بعد موته دهرًا طويلاً سوى ما اصطفوه منها لأنفسهم).

آثاره العلمية .

إن الحديث عن تعداد مؤلفات ابن القيم على وجه الدقة والسلامة أمر فيه كلفة وعناء ؛ لأنه وقع في سردها عند بعض مترجميه ضروب من الوهم والغلط ، وقد تتبع العلامة بكر أبو زيد (6) أسماء مؤلفات ابن القيم من ثانياً كتبه ومن غيرها فتحصل على (98) كتاباً ، من تلك الكتب :

1_ بدائع الفوائد

(ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني(1387هـ))⁵ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، مطبعة المدني ، مصر، ج1، ص449.

(⁶) أبو زيد بكر بن عبد الله (1423هـ) ابن قيم الجوزية حياته آثاره ومورده ، ط2، مطبعة دار العاصمة ، ص29.

2_ التحفة المكية

3_ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح

4_ روضة المحبين ونزهة المشتاقين

5_ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين

6_ طريق الهجرتين وباب السعادتين ، وغيرها .

كتاب (بدائع الفوائد) .

هذا الكتاب العظيم (بدائع الفوائد) إنما كتب غالبه من حفظ الإمام ابن القيم حال بعده عن مكتبته ؛ فقد كانت هذه الفوائد عبارة عن سوانح تخطر عليه فيقيدها مخافة ألا تعود .

وقد قال في نهاية تفسير سورة الكافرون : (7)

(فهذا ما فتح الله العظيم به من هذه الكلمات اليسيرة ، والنبذة المشيرة إلى عظمة هذه السورة

وجلالها ومقصودها ، وبديع نظمها من غير استعانة بتفسير ولا تتبع لهذه الكلمات من مظان توجد فيه ، بل هي استملاء مما علمه الله وألهمه بفضلته وكرمه ، والله يعلم أنني لو وجدت في كتاب لأضفتها إلي قائلها ، ولبلغت في استحسانها ، وعسى الله المان بفضلته ، الواسع العطاء الذي عطاؤه على غير قياس المخلوقين أن يعين على تعليق تفسير هذا النمط وهذا الأسلوب ، وقد كتبت على مواضع متفرقة من القرآن بحسب ما يسنح من هذا النمط وقت مقامي بمكة وبالبيت المقدس ، والله المرجو إتمام نعمته).

كما قال: في جواب السؤال العاشر عن قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطباً .

(فهذا ما في هذه المسألة المشككة من الأسئلة والمباحث علقها صيدا لسوانح الخاطر فيها خشية أن لا تعود ؛ فليسمح الناظر فيها فإنها علق على حين بعدي من

(⁷) ابن القيم، محمد بن أبي بكر (د.ت) بدائع الفوائد تحقيق: هانئ الحاج، مطبعة دار التوقيفية، المجلد 1، ص304.

بعضهم جراء كثرة نقله هذا بادعاء نحوي السهيلي ، بل أكثر من ذلك ، أن قال البنا محقق كتاب (نتائج الفكر) أن ابن القيم ضمن كتابه (بدائع الفوائد)

كتاب (نتائج الفكر) بعد ان بدل فيه وغير بقوله: (8) (... تبين لي أن ابن القيم قد استطاع أن يدعي نحو السهيلي لنفسه ، بتضمنه كتاب (النتائج) كتابه بعد أن حذف مقدمته وقدم وأخر وزاد قليلا واختصر ؛ حتى ليظن القارئ أن النحو الذي يسوقه ابن القيم في كتابه من بدائعه).

وفاء الإمام ابن القيم :

توفي ابن القيم رحمه الله وقت العشاء ليلة الخميس ثالث عشر من رجب سنة (751هـ) وبه كمل له من العمر ستون سنة . (9)

ثانياً: حروف المعاني. الهمزة .

قال ابن القيم رحمه الله: (10)

(أصل الحروف أن تكون عاملة؛ لأنها ليس لها معان في أنفسها ، وإنما معانيها في غيرها ، وأما الذي معناه في غيره وهو الاسم ، فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما يجب أن يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه؛ لأنه اقتضاه معنى فتقضيته عملاً؛ لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف عما دخل عليه معنى ويجب أن يتشبث به لفظاً وذلك هو العمل، فأصل الحرف أن يكون عاملاً ، فنسأل عن غير العامل، فنذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل فمنها الهمزة ، نحو: أعمرو خارج ، فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة ولا

كتبي وعدم تمكني من مراجعتها ' وهذا غالب هذا التعليق ' فإنه صيد خاطر والله المستعان).

وهذا الكتاب من أعظم الآثار التي خلفها ابن القيم ؛ حشد فيه كل عبقريته ، وكل ما أوتي من شتى فنون المعرفة والثقافة والفكر ، ظهر ذلك جلياً من خلال الموضوعات التي تطرق لها ، والآراء التي ناقشها وأزال عنها الغموض والرين .

فقد اشتمل الكتاب على مباحث لغوية وتقريرات نحوية وبيان لأسرار آيات قرآنية ، كما اشتمل على جوانب فقهية وتفسيرية وأصولية، وجوانب عديدة من الدرس اللغوي في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. وهو عبارة عن كتاب موسوعي جمع فيه ابن القيم علوماً عديدة ، فكان أشبه بكتب المعارف العامة، من غير ترتيب منهجي معين فيه.

وهذا الكتاب من أعظم الآثار التي خلفها ابن القيم ؛ حشد فيه كل عبقريته ، وكل ما أوتي من شتى فنون المعرفة والثقافة والفكر ، ظهر ذلك جلياً من خلال الموضوعات التي تطرق لها ، والآراء التي ناقشها وأزال عنها الغموض والرين .

فقد اشتمل الكتاب على مباحث لغوية وتقريرات نحوية وبيان لأسرار آيات قرآنية ، كما اشتمل على جوانب فقهية وتفسيرية وأصولية ' وجوانب عديدة من الدرس اللغوي في مستوياته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وقد تأثر ابن القيم في (بدائعه) بفكر السهيلي النحوي أيما تأثر ؛ فقلما يذكر مسألة لغوية نحوية كانت أو صرفية أو بلاغية إلا وذكر للسهيلي قولاً فيها أو رأياً ، أو استشهاد بقوله ؛ فهو ما فتيء يقول : رأيت للسهيلي كلاماً حسناً ، قال السهيلي ، من كلام السهيلي ، حكمة ذلك ما أشار إليه السهيلي ، زعم السهيلي ؛ حتى رماه

(8) السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله (1978م) نتائج الفكر، تحقيق: محمد ابراهيم البنا، 20، جامعة قار يونس، ص6.

(9) ابن رجب الحنبلي الدمشقي (1372هـ) ذيل طبقات الحنابلة ، ط1، ج2، مطبعة السنة المحمدية ، ص 450.

(10) ابن القيم، المجلد1، ص32.

، وإنما المعنى أتى من الفعل (أضرب) الذي يدل على الحال والاستقبال .

والحق فيما أرى أن (السين) هي التي دلت على الاستقبال ، فعندما تقول :أسافر إلى الخرطوم ، و أسافر إلى الخرطوم. فالجملة الأولى تحتل أن السفر واقع الآن ، أو في المستقبل ، أما الثانية فليس فيها معنى الحال على الإطلاق ، وإنما هو واقع في المستقبل ، والذي دلنا على هذا المعنى هو حرف التنفيس (السين) ولولاه لما فهم من الجملة ذلك . والله أعلم .

ثم أردف ابن القيم قائلًا :

(فإذا دخلت (إن) على الاسم المبتدأ ، جاز دخول (السين) على الخبر لاعتماد الاسم على (إن) ومضارعها للفعل ، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجمله التامة ، فصلح دخول (السين) فيما بعدها ، وأما مع عدم (إن) فيقبح ذلك).

ثم ذكر قول السهيلي وشيخه أبي الحسن ، فقال: (وهذا مذهب أبي الحسن شيخ السهيلي ، قال السهيلي :فقلت له :أليس قد قال الله : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ... ﴾ (12)

فقال : إقرأ ما قبل الآية ، فقرأت : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّبُهُمْ نَارًا ... ﴾ (13)

فضحك وقال : قد أفزعتني ، ليس هذه (إن) في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها ، والواو تنوب مناب تكرار العامل ، فسلمت له وسلمت (. وهو كذلك ، ونظير هذه المسألة مسألة اللام في (إن) .

يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ؛ لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها وتعلقه بها ودخوله عليها واقتضاؤه لها) .

فاين القيم يقول إن أصالة الحرف العمل فيما دخل عليه وأحدث فيه معنى مع تغيير لفظي ؛ لأن اللفظ تابع للمعنى ، والحرف غير العامل عكس ذلك ، وضرب لذلك مثالا : أعمرو خارج ، وأصل الجملة : عمرو خارج ، مبتدا وخبر ، فدخول الهمزة على الجملة لم يحدث تغييرا لفظيا فيها ، فعمرو مرفوع قبل دخول الهمزة عليه وهو كذلك بعد دخوله عليه ، فالهمزة أداة لم تلحق أثرا إعرابيا في الاسم بعدها واقتصر تأثيرها على نقل المعنى العام للجملة من التقرير إلى الاستفهام ، فهو حرف مهمل لم يعمل شيئا .

حرف السين :

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: (11)

(إن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجملة ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسندلا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والنهي وغير ذلك ، ولذلك قبح زيدا سأضرب ' وزيد سيقوم، مع أن الخبر عن زيد إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه السين ' فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى زيد ، فلا يجوز أن يخلط الخبر عن زيد ؛ فتقول : زيد سيفعل) .

تأمل هذا الكلام فهو يعني أن (السين) لها الصدارة دوما ، ولا تدخل على الخبر وهي لا تعمل في الفعل ، ومعناها الذي تحتوي عليه يعود إلى نفس المتكلم ، فإذا قلت : سأضرب زيدا ، فإن معنى الاستقبال لم يأت من (السين)

(12) سورة النساء، الآية 56.

(13) سورة النساء، الآية 55

(11) المرجع السابق نفسه، ص83.

ماكانوا وأرواحه في طمأنينتهم وسكونهم ، على عادته سبحانه وتعالى في أخذ الظالم في وقت بلوغ آماله وكرمه وفرحه وركونه إلى ما هو فيه ، وكذلك قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَرَ مِن آهْلِهَا أَنَّهُمْ قَائِمُونَ عَلَيْهَا أُتِنَّا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾ (17).

والمقصود أن الترتيب هنا ترتيب تفصيل على جملة ، وهو ترتيب علمي لا خارجي ، فإن الذهن يشعر بالشيء جملة أولاً ، ثم يطلب تفصيله بعد ذلك .

وأما في الخارج فلم يقع إلا مفصلاً ، وليس الترتيب في الآية ترتيب الأخبار ، أي : أخبرناكم بهذا قبل هذا . والله أعلى وأعلم .

الحرف: واو الثمانية:

قال ابن القيم: (18)

(الكلام على واو الثمانية قولهم : إن الواو تأتي لثمانية ليس عليه دليل مستقيم ، وقد ذكروا ذلك في مواضع فلنتكلم عليه واحداً واحداً).

ثم ذكر تلك المواضع واحدة تلي الأخرى ، مجيباً عليها ، مدلاً على تلك الأجوبة بالبرهان ،

الموضع الأول : قوله تعالى : ﴿ التَّائِبُونَ الْعَمَدُونَ

الْحَمْدُورُكَ السَّيِّئُونَ الرَّكَّعُونَ السَّجِدُونَ

الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ (19)

ف قيل الواو في (والناهون) واو الثمانية لمجيئها بعد استيفاء الأوصاف السبعة ، وذكروا في الآية وجوهاً أخرى منها : أن هذا من التفنن في الكلام أن يعطف بعضه ويترك بعضه ، ومنها أن الصفات التي قبل هاتين لازمة متعلقة بالعمل ، وهاتان الصفتان متعلقتان

تقول: إن زيدا قائم ' ولا تقول : زيد لقائم ' ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ (14)

الحرف الفاء:

قال ابن القيم: (15)

(وأما الفاء فهي موضوعة للتعقيب ، وقد تكون للتسبب و للترتيب وهما راجعان إلى معنى التعقيب ؛ لأن الثاني بعدها أبداً إنما يجيء في عقب الأول ، فالسبب نحو : ضربته فبكى ، والترتيب نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا ﴾ (16) دخلت الفاء لترتيب اللفظ ؛ لأن الهلاك يجب تقدمه في الذكر ؛ لأن الاهتمام به أولى وإن كان مجيء البأس قبله في الوجود).

وهو كذلك فالفاء أصالة وضعت للتعقيب ، وتخرج عن هذا المعنى إلى معاني أخرى تفهم من خلال السياق ، كالسبب نحو : ضربته فبكى ، فالبكاء سببه الضرب ، ولولا الضرب لما حدث البكاء ، وغيرها من المعاني وكلها راجعة إلى معنى التعقيب .

ثم بين ابن القيم وجهاً آخر ورأياً سديداً في الآية الكريمة فقال: (وعندي في الآية تقديران آخران أحسن من هذا : أحدهما : أن يكون المراد بالإهلاك إرادة الهلاك ، وعبر بالفعل عن الإرادة ، وهو كثير ، فترتيب مجيء البأس على الإرادة ، ترتيب المراد على الإرادة .

والثاني : وهو أطف أن يكون الترتيب ترتيب تفصيل على جملة ، فذكر الإهلاك ثم فصله بنوعين :

أحدهما : مجيء البأس بيانا ، أي : ليلا .

والثاني : مجيئه وقت الفائلة ، وخص هذين الوقتين ؛ لأنهما وقت راحتهم وطمأنينتهم ، فجاءهم بأس الله أسكن

(14) سورة يس، الآية 16.

(15) ابن القيم ، المجلد 1، ص 49.

(16) سورة الأعراف، الآية 4.

(17) سورة يونس، الآية 24.

(18) ابن القيم، المجلد 1، ص 52.

(19) سورة التوبة، الآية 112.

والثاني : يتعلق بالإحسان والإقبال على الله والرجوع إليه وهو التوبة .

فتقبل هذه الحسنه وتغفر تلك السيئة ، وحسن العطف ههنا هذا التغاير الظاهر ، وكلما كان التغاير أبين كان العطف أحسن ، ولهذا جاء العطف في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ... ﴾ (23)

وترك في قوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ... ﴾ (24).

وأما قوله تعالى : ﴿ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ ... ﴾ فتترك العطف بينهما لنكتة بديعة ؛ وهي الدلالة على اجتماع هذين الأمرين في ذاته تعالى ، وأنه حال كونه شديد العقاب ، فهو ذو الطول ، وطوله لا ينافي شدة عقابه ، بل هما مجتمعان له ، بخلاف (الأول والآخر) ؛ فإن الأولوية لا تجمع الأخيرة ؛ فأوليته أزلية وأخريته أبدية.

فانظر إلى آثار فهمه وحسه البلاغي في فهم الآيات القرآنية وقدرته العظيمة على استخراج اللطائف البيانية وتوجيه الآيات توجيهها تظهر فيه البراعة .

غير أنني أرى أن (الواو) عاطفة في الآية الكريمة ، في هذه الصفة دون ما قبلها من الصفات لحكمة وهي : ما بين الأمر والنهي من التضاد ؛ فجاء بالواو رابطة بينهما لتباينهما وتنافيهما .

ثم ذكر ابن القيم الموضوع الثاني فقال : قوله تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مِثْلَ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ نَبَتْ عَيْدًا لِّمَنْ نَبَتْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (25) فقل هذه واو الثمانية لمجيئها بعد الوصف السابع وليس كذلك) .

بالغير ، فقطعتا عما قبلهما بالعطف ، ومنها أن المراد التنبيه على أن الموصوفين بالصفات المتقدمة هم الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر).

ثم رد ابن القيم هذه الأقوال كلها فقال : (وكل هذه الأجوبة غير سديدة ، وأحسن ما يقال فيها : أن الصفات إذا ذكرت في مقام التعداد ، فتارة يتوسط بينها حرف عطف لتغايرها في نفسها وللإيدان بأن المراد ذكر كل صفة بمفردها ، وتارة لا يتوسط العاطف بين بعضها ، ويحذف مع بعض بحسب هذين المقامين ، فإذا كان المقام مقام تعداد الصفات من غير نظر إلى الجمع أو انفراد ، حسن اسقاط حرف العطف ، فمثال الأول : قوله تعالى :

التَّائِبِ يُؤْتِيهِمْ مِنْ أَلْفِ أَلْفِ دُونِ ... ﴾ (20)

وقوله تعالى : ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكَ مِثْلَ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ نَبَتْ عَيْدًا لِّمَنْ نَبَتْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (21)

ومثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ حَمِّمْ نَزِيلِ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ (2) غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ (3) ... (22) ، فأتى بالواو في الوصفين الأولين ، وحذفها من الوصفين الأخيرين ؛ لأن غفران الذنب وقبول التوب قد يظن أنهما يجريان مجرى الوصف الواحد لتلازمهما ، فمن غفر الذنب قبل التوب ، فكان في عطف أحدهما على الآخر ما يدل على انهما صفات وفعالان متغايران ، ومفهومان مختلفان لكل منهما حكمة). ثم بين ذلك فقال :

(أحدهما : يتعلق بالإساءة والإعراض وهو المغفرة .

(23) سورة الحديد، الآية 3.

(24) سورة الحشر، الآية 24.

(25) سورة التحريم، الآية 5.

(20) سورة التوبة، الآية 112.

(21) سورة التحريم، الآية 5.

(22) سورة غافر، الآية 1-2-3.

فأتى بالواو لما كانت أبواب الجنة ثمانية ، وقال في النار ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ... ﴾ (28) . لما كانت سبعة ، وهذا في غاية البعد ولا دلالة في اللفظ على الثمانية حتى تدخل الواو لأجلها ، بل هذا من باب حذف الجواب لنكتة بديعة ؛ وهي أن تفتح أبواب النار كان حال موافاة أهلها ففتحت في وجوههم ؛ لأنه أبلغ مفاجأة المكروه ، وأما الجنة فلما كانت ذات الكرامة ، وهي مادبة الله ، وكان الكريم إذا دعا أضيفه إلى داره شرع لهم أبوابها ، ثم استدعاهم إليها مفتحة الأبواب ، أتى بالواو العاطفة وهنا الدالة على أنها جاءوها بعد ما فتحت أبوابها ، وحذف الجواب تقييما وتعظيما لقدره ، كعادتهم في حذف الأجوبة) .

وأرى أنه يمكن أن تكون الواو للحال ، والمعنى : حتى إذا جاءوها وقد فتحت أبوابها ، أي : جاءوها وهي مفتحة لا يوقفون ؛ لأن أبواب جهنم لا تفتح إلا عند دخول أهلها ، وأما أبواب الجنة فيتقدم فتحها بدليل قوله تعالى : ﴿ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ (29) .

ثالثاً: التراكيب المشككة :

الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ (30) .

فـ(أيهم أشد) للنحاة فيه أقوال :

أحدها: قول الخليل: (31) أنه مبتدأ (أشد) خبره ، ولم يعمل (لننزعن) فيه ؛ لأنه محكي و التقدير : الذي يقال فيهم أيهم أشد على الرحمن عتيا) .

(28) سورة الزمر، الآية 71.

(29) سورة ص، الآية 50.

(30) سورة مريم، الآية 69.

(31) ابن هشام ، جمال الدين الأنصاري (1979م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه د. مازن مبارك ، محمد علي حمد الله ، راجعه سعيد الأفغاني ط5، دار الفكر ، بيروت، ص474.

ثم ذكر وجهة نظره فقال : (ودخول الواو ههنا متعين ؛ لأن الأوصاف التي قبلها المراد اجتماعها في النساء ، وأما وصف البكارة والثيوبة فلا يمكن اجتماعهما ؛ فتعين العطف ؛ لأن المقصود أنه يزوجه بالنوعين الثيبات والأبكار).

وهو كذلك ؛ لأن الواو فيه عاطفة ، ولا بد من ذكرها ؛ لأنها بين وصفين لا يجتمعان في محل واحد. والله أعلم . ثم ذكر الموضوع الثالث فقال : (الموضع الثالث ، قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ ﴾ (26) قيل : المراد إدخال الواو ههنا لأجل الثمانية وهذا يحتمل أمرين : أحدهما : هذا .

والثاني : أن يكون دخول الواو ههنا إيذاناً بتمام كلامهم عند قولهم سبعة ، ثم ابتدأ قولهم : وثامنهم كلبهم ، وذلك يتضمن تقرير قولهم : سبعة ، كما إذا قيل لك : زيد فقيه، فقلت : ونحوي). ثم قال ابن القيم : (وهذا اختيار السهيلي).

وأرى أن الواو تقتضي تقرير الجملة هنا إذا كان المعطوف بالواو ليس داخلاً في جملة قولهم ، بل يكون قد حكي سبحانه وتعالى أنهم قالوا : سبعة ، ثم أخبر تعالى أن ثامنهم كلبهم ، فحينئذ يكون ذلك تقريراً لما قالوه ، وإخباراً بأن الكلب ثامننا ، وأما إذا كان الإخبار عن الكلب من جملة قولهم ، فلا تقتضي الواو في ذلك تقريراً ولا تصديقا . والله اعلم.

ثم ذكر الموضوع الرابع فقال :

(الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿ وَسَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ (27) .

(26) سورة الكهف، الآية 22.

(27) سورة الزمر، الآية 73.

الرابع : أنه إذا قدر المحذوف هكذا و لم يستقيم الكلام ، فإنه يصير (لننزعن من كل شيعة الذي يقال فيهم :أيهم اشد) وهذا فاسد ؛ فإن ذلك المنزوع لا يقال فيه : (أيهم أشد) بل هو نفسه أشد ، أو من أشد الشيعة على الرحمن ، فلا يقع عليه الاستفهام بعد نزعه ، فتأمله .

الخامس : أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم والقول على الحكاية ، ولا يقع بعد غيره من الأفعال . تقول : علمت أزيد عندك أم عمرو ، ولو قلت : ضربت أزيد أم عمرو ، لم يجز .

و(لننزعن) ليس من أفعال العلم ، فإذا قلت : ضربت أيهم قام ، لم تكن إلا موصلة ، ولا يصح أن يقال : ضربت الذي يقال فيه أيهم قام .

وإنما لم يقع الاستفهام إلا بعد أفعال العلم والقول ، أما القول فلأنه يحكي به كل جملة خبرية كانت أو إنشائية ، وأما أفعال العلم فإنما وقع بعدها الاستفهام لكونه الاستفهام مستعلما به ، فكأنك إذا قلت : أزيد عندك أم عمرو؟ كان معناه أعلمني ، وإذا قلت : علمت أزيد عندك أم عمرو؟ كان معناه ، علمت ما يطلب استعلامه ؛ فهذا صح وقوع الاستفهام بعد العلم لأنه استعلام .

السادس : أن هذا الحذف الذي قدره في الآية حذف لا يدل عليه سياق ؛ فهو مجهول الوضع ، وكل حذف كان بهذا المنزلة كان تقديره من باب علم الغيب .

ورأى أن ما ذهب إليه ابن القيم في رده على الخليل جيد ؛ فالتعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق ، بالرفع بتقدير : الذي يقال فيه هو الفاسق ، والله أعلم .

ثم رد ابن القيم على قول يونس فقال:

(وأما قول يونس : فأشكاله ظاهر فإن التعليق إنما يكون في أفعال القلوب ، نحو العلم والظن والحسبان دون غيرها ، ولا يجوز أن تقول :ضربت أيهم قام ، على أن

وعلى هذا ف(أي) استفهامية .

الثاني: قول يونس: (32) أنه مرفوع على جهة التعليق للفعل السابق ، كما لو قلت : علمت أنه اخوك ، فعلق الفعل عن الفعل كما تعلق أفعال القلوب .

الثالث: قول سيوييه (33) ، وهو أن (أي) هنا اسم موصول مبنية على الضم ؛ والمسوغ لبنائها حذف صدر صلتها . وعنده أصل الكلام (أيهم هو أشد) فلما حذف صدر الصلة بنيت على الضم تشبيها لها بالغايات التي قد حذف مضافاتها كـ(قبل وبعد) .

ثم قال ابن القيم: (34) وعلى كل واحد من الأقوال إشكالات نذكرها ، ثم نبين الصحيح إن شاء الله .

فأما قول الخليل فيلزمه ستة أمور :

أحدها : حذف الموصول .

الثاني : حذف الصلة .

الثالث: حذف العائد ؛ لأن تقديره (الذي يقال فيهم : أيهم أشد) وهذا لا عهد لنا فيه باللغة .

وأما ما يحذف من القول فإنه إنما يكون قولا مجردا عن كونه صلة لموصل ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَكُ بَاسِطُ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا ﴾ (35) .

أي : يقولون : أو قائلين ومثله قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى ﴾ (36) .

(32) محمود صافي (1988م) الجدول في إعراب القرآن وصرفه ، مراجعة لجنة الحمصي، دار الرسيد ، دمشق، ط2، ص265.

(33) سيوييه، أبوبشر عمر بن قنبر (1977م) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط2، ج2، مطبعة الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ص307.

(34) ابن القيم، المجلد 1، مرجع سابق، ص53.

(35) سورة الأنعام، الآية 93.

(36) سورة الزمر، الآية 4.

ولكنه أراد حكاية لفظ الاستفهام الذي هو اصل في (أي) كما يحكيه بعد العلم ، إذا قلت : قد علمت من أخوك ، وأقام زيد أم قعد فقد، تركت الكلام على حاله قبل دخول الفعل لبقاء معنى الاختصاص والتعين في (أي) الذي كان موجودا فيها وهي استفهام ؛ لأن ذلك المعنى هو الذي وضعت له ، استفهما كانت أو خبرا ، كما حكوا لفظ النداء في قولهم : اللهم أغفر لي أيها الرجل ، وارحمننا أيتها العصابة ، فنحكي لفظ هذا اشعارا بالتعيين والاختصاص الموجود في حال النداء لوجود معنى الاختصاص والتعيين فيه).

مسألة العامل في الحاليين في قولهم : (هذا بسرا أطيب منه رطبا)

هل هو أفعل التفضيل ، أو اسم الإشارة ، أو غير ذلك؟
اختلف النحاة في هذا العامل على أقوال :

القول الأول: أن الحاليين منصوبان على إضمار (كان) التامة ، والتقدير : هذا إذا كان بسرا أطيب إذا كان رطبا . وهو مذهب الزجاج والسيرافي والمبرد .⁽³⁸⁾

يقول السيرافي:⁽³⁹⁾ (الباب إنما يأتي لتفضيل شيء في زمن على نفسه في سائر الأزمان ، فيجوز أن يكون الزمان الذي فضل فيه ماضيا ، وأن يكون مستقبلا ، غير أنه لا بد من دليل على المضي منه والاستقبال ، بحسب ما يفضل من ذلك ، فإن كان ماضيا أضمرت (إن) وإن كان مستقبلا أضمرت (إذا) فإذا قلت : هذا بسرا أطيب منه تمرا ، وكانت الإشارة إليه في حال ما هو تمرا أو رطبا ، فالتفضيل لما مضى ، والتقدير : هذا إذ كان بسرا أطيب منه إذا كان تمرا ، فـ(هذا) مبتدأ ، وخبره (أطيب

تكون (أيهم) استفهما ؛ وقد علق الفعل عن العمل . وهو كذلك .

ورد على سيبويه فقال : (وأما قول سيبويه فأشكاله أنه بناء خارج عن النظائر ، ولم يوجد له في اللغة شاهد له).

ثم استشهد ابن القيم بقول الإمام السهيلي فقال: (قال السهيلي ما ذكره سيبويه لو استشهد عليه بشاهد من نظم أو نثر أو وجدنا بعده في كلام فصيح شاهدا له لم نعدل به قولاً ولا رأينا لغيره عنه طولاً ، ولكننا لم نجزم ما بين لمخالفته غيره ، فإننا لا نسلم أنه حذف من الكلام شيء ، وإن قال : إنه حذف ولا بد والتقدير (أيهم هو أخوك) فيقال : لم لم يبنوا في النكرة فيقولوا : مررت برجل أخوك ، أو رأيت رجلاً أبوك ، أي : هو أخوك وأبوك ، ولم خصوا (أيها) هذه دون سائر الأسماء أن يحذف من صلته ، ثم بينى للحذف ، ومتى وجدنا شيئاً من الجملة يحذف ثم بينى الموصوف بالجملة من أجل ذلك الحذف ، وذلك الحذف لا نجعله متضمناً لمعنى الحذف ولا مضارعاً له ، وهذه هي علة البناء وقد عدت في (أي) . والذي يبدو لي أن (أي) الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية ، ولا دليل على ما ذهب إليه سيبويه ، بل إن الزجاج قال: ⁽³⁷⁾

(ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدها ؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟).

ثم ذكر ابن القيم القول الصحيح موضحاً سبب صحته فقال :

(والمختار قول الخليل لكنه يحتاج إلى شرح وذلك أنه لم يرد بالحكاية ما يسبق إلى الفهم من تقدير معنى القول و

(المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد (1399هـ) المقتضب،³⁸ تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة ، ط2، ج3، ص205.

⁽³⁹⁾ سيبويه ج 2 ، ص307.

⁽³⁷⁾ ابن هشام ، المغني ، مرجع سابق، ص745.

اتحد المتعلق في الآية ب(أفعل) كذا تعلق الحالان في الأمثال المشار إليها).

وقال ابنه بدرالدين محمد المشهور بـ(ابن الناظم)⁽⁴³⁾: (وليس هذا على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، أو (إذ كان) فيما مضى، كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه؛ لأنه خلاف مذهب سيوييه وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة، والحذاق من النحويين يخالفون السيرافي فيما ذهب إليه...).

القول الثاني : أن العامل في (بسرا) اسم الإشارة ؛ لضعف (أفعل) التفضيل عن العمل، وقيل حرف التنبه، وهو قول منسوب لأبي علي الفارسي.

قال أبو علي الفارسي:⁽⁴⁴⁾

(ذلك لا يخلو العامل في قولهم (بسرا) من أن يكون (هذا) أو (أطيب) أو مضمرا وهو (إذكان) أو (إذاكان) فلا يجوز أن يكون العامل فيه (أطيب) وقد تقدم عليه؛ لأن أفعل هذا لا يقوى الفعل فيعمل فيما قبله، ألا ترى أنك لاتحيز، أنت ممن أفضل، ولا ممن أنت أفضل، فتقدم الجار والمجرور عليه لضعفه أن يعمل فيما تقدم عليه، وإذا لم يعمل فيما كان متعلقا بحرف جر إذا تقدم مع أن حرف الجر يعمل فيه ما لا يعمل في غيره نحو: هذا مار يزيد، وهذا معط لزيد أمس درهما، فلأن لا يعمل فيما يتعلق بحرف الجر فما شأنه المفعول أولى، وإذا كان كذلك لم يعمل (أطيب) في (بسرا) لتقدمه عليه، وإذا لم يجر أن يكون العامل (أفعل) كان إما (هذا) وإما (المضمر) فإن أعملت فيه المضمر الذي هو (إذ كان)

منه) و(بسرا وتمرا) حالان من المشار إليه في زمانين، والعامل في الحال (كان).

وقد رد هذا القول جماعة من النحاة منهم سيوييه وابن مالك وابنه بدرالدين وغيرهم.

قال سيوييه:⁽⁴⁰⁾ (هذا باب ما ينتصب من الأسماء والصفات؛ لأنها أحوال تقع فيها أمور،

وذلك قولك: هذا بسرا أطيب منه رطبا، فإن شئت جعلته حينا قد مضى، وإن شئت جعلته حينا فيما يستقبل

، وإنما قال الناس: هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، و(إذ كان) فيما مضى؛ لأن هذا لما كان

ذا معناه أشبه عندهم أن ينتصب على (إذا كان) ولو كان على إضمار (كان) لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر؛

لأن (كان) قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، وليس هو على (كان) ولكنه حال).

فهو كما ترى ينفي أن الحالين منصوبان على إضمار (كان) لأن (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة،

والموضع هنا مختص بالنكرة، ولو كان معرفة لكان خيرا، والله أعلم.

كذلك رد ابن مالك هذا الرأي القائل بإضمار (كان) فقال:⁽⁴¹⁾

(لا حاجة إلى إضمار (كان) لأنه تكلف ولأن (أفعل) هنا هو أفعل نفسه في قوله تعالى:

﴿ هُمْ لِلْكَفْرِ يَوْمِيذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ ﴾⁽⁴²⁾ ، في أن القصد تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين، فكما

⁽⁴⁰⁾ المرجع السابق

⁽⁴¹⁾ ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (1982م) المساعد على تسهيل الفوائد، على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق د.محمد كمال بركات، ج 2، ط 1، ص 30.

⁽⁴²⁾ سورة آل عمران 167.

⁽⁴³⁾ ابن الناظم، بدرالدين محمد بن مالك (1999م) شرح ألفية ابن مالك، حققه وضبطه د. عبدالحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت، ص 331.

⁽⁴⁴⁾ ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (د:ت) شرح المفصل، مكتبة النبي، القاهرة، ج 2، ص 60.

ذات الجوهر ولهذا يصح إشارته ، وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تمر يابس وقال: هذا بسرا أطيّب منه رطباً، فإنه يصح ، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم تصح المسألة .

الثالث : لو كان العامل معنى الإشارة ؛ لو وجب أن يكون الخبر عن الذات مطلقاً ؛ لأن تقييد أنه ضاحكاً أبي ، فالإخبار عنه بالأبوة غير مقيد بحال ضحكه ، بل التقييد للإشارة فقط، والإخبار بالأبوة واقع مطلقاً عن الذات ، وإذا عرف هذا وجب أن يكون الخبر بـ(أطيّب) واقع عن المشار إليه مطلقاً .

ثم بعد أن رد تلك الأقوال قوى رأيه ودعمه فقال: (أن العامل لو لم يكن هو (أطيّب) لم تكن الأظبيية مقيدة بالبسرية ، بل تكون مطلقة ، وإذا لم تكن مقيدة فسد المعنى ، وإذا ثبت أن الأظبيية مقيدة بالبسرية وجب أن يكون (بسرا) معمولاً لـ(أطيّب) فالعامل في الحال الأولى مافي (أطيّب) من معنى الفعل ؛ لأنك إذغ قلت : هذا أطيّب من هذا ، تريد أنه طاب وزاد طيبه عليه ، والطيب أمر ثابت له في حال البسرية ، وأما الحال الثانية وهي (رطباً) فالعامل فيها معنى الفعل الذي هو متعلق الجار في قولك: (منه) فإن منه متعلق بمعنى غير الطيب ؛ لأنه طاب يطيب لا يتعدى بمن ، ولكن صيغة الفعل تقتضي التفضيل بين شيئين مشتركين في صيغة واحدة ، إلا أن أحدهما متميز من الآخر منفصل منه بزيادة في تلك الصفة، فمعنى التميز والإنفصال الذي تضمنه (أفعل) هو الذي تعلق به حرف الجر ، وهو الذي يعمل في الحال الثانية ، كما عمل (معنى الفعل) الذي تعلق به حرف الجر من قولك : زيد في الدار قائماً ، في الحال التي هي (قائماً).

لزم أن يكون العامل في (إذ كان) المضمرة (هذا) أو ما فيه معنى الفعل غيره ، فإذا كان العامل كذلك ، ولم يكن بد من إعمال عامل في الظرف أعملت (هذا) في نفس الحال واستغيت عن إعمال ذلك المضمّر).

القول الثالث: أن العامل هو ما في (أطيّب) من معنى الفعل ؛ لأنك تريد أن طيبه في حال البسرية يزيد على طيبه في حال الرطبية ، فالطيب أمر واقع في هذه الحال. وهو مذهب المازني وابن كيسان وابن جني وابن خروف⁽⁴⁵⁾ واختاره ابن مالك ونسب هذا القول إلى سيبويه وهو اختيار ابن القيم رحمه الله بعد أن رد الأقوال السابقة ، ثم عضد قوله بعدة أدلة ، قال: (والمختار القول بأن العامل فيها ما في (أطيّب) من معنى الفعل وإنما اخترناه لوجوه :

أحدها : أنهم متفقون على جواز: زيد قائماً أحسن منه راكباً، وثمر نخلتي بسرا أطيّب منه رطباً . والمعنى في هذا كالمعنى في الأول سواء ؛ وهو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين ، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبيه ، والقول بإضمار (كان) ضعيف فإنها لا تضمّر إلا حيث كان في الكلام دليل عليها نحو قولهم : إن خيراً فخييراً ، وبابه لأن الكلام هناك لا يتم إلا بإضمارها بخلاف هذا، وأيضاً فإن (كان) الزمانية ليس المقصود منها الحدث وإنما هي عبارة عن الزمان والزمان لا يضمّر ، وإنما يضمّر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي يقيد به الحدث إلا أن يلفظ ، فإن لم يلفظ به لم يعقل.

الثاني: أن العامل في الحال لو كان معنى الإشارة إلى الحال لا إلى الجوهر وهذا باطل ؛ فإنه إنما يشير إلى

(45) ابن عقيل ، مرجع سابق، ج2، ص55.

ضحوة ؛ لأن ضحوة داخلية في اليوم ، وكذا(سرت رাকা مسرعا) لدخول الإسراع في السير وتضمنه له ، ولو قلت : سرت مسرعا مبطنًا ، لم يجز ؛ لاستحالة الجمع بينهما ، إلا على تقدير الواو ، أي : مسرعا تارة ومبطنًا تارة أخرى ، وكذلك (بسرا ورطبا) يستحيل أن يعمل فيهما عامل واحد ؛ لأنهما غير متداخلين .

وإن كان هناك من يقول: (أفعل التفضيل في قوة فعلين ؛ لأن معناه :حسن وزاد حسنه وطاب وزاد طيبه ، وإذا كان في قوة فعلين فهو عامل في (بسرا) باعتبار (حسن وطاب) وفي (رطبا) باعتبار (زاد).

حتى لو فككت ذلك لقلت : (هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا) فستقام المعنى المطلوب ، وهذا جواب حسن والذي قلته أمتن ، والله أعلم .

الخاتمة:

انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات منها:

النتائج:

1. أبرزت الدراسة ترجمة موجزة لقامة عظيمة من أعلام العربية وهو ابن قيم الجوزية ، ولمحة عن كتابه (بدائع الفوائد).
2. أظهرت الدراسة جانباً مهماً من حياة ابن القيم لا يعرفه كثير من طلاب العلم ؛ وهو الجانب النحوي ، فبالإضافة إلى ما اشتهر به بين أوساط العلماء وطلاب العلم بأنه فقيه وداعية ، كذلك فهو نحوي ضالع .
3. تأثر ابن القيم بفكر السهيلي وبطريقته في تناوله لقضايا اللغة والنحو ، وأورد كثيراً من آراء السهيلي في كتابه (بدائع الفوائد) مما جعل بعضهم يتهمه بادعاء فكر السهيلي النحوي .
4. ظهر جلياً أثر النشأ الدينية لابن القيم في آرائه النحوية باستشاده بالقرآن الكريم واستنباطه منه وربطه النحو بالفقه والأصول .

والحق فيما أرى أن القول الأخير _ أن العامل في مافي (أطيب) من معنى الفعل_ أقوى وأمتن للأدلة السابقة الذكر .

فالقول الأول : أن الحالين منصوبان على إضمار (كان) فهو ضعيف سواء كانت (كان) تامة أو ناقصة ؛ لأنهما يرجعان إلى أصل واحد ، فلو قلت : كان برد ، كان مطر ، فهو بمنزلة وقع وحدث ، وكذا الأفعال اللازمة ، والزمان جزء مدلول الفعل فلا يجوز أن يخلعه ويجرده منه ، وإنما الذي خلع من كان التامة هو اقتضاؤها خبراً يقارن زمانها وبقيت تقتضيه مرفوعاً يقارن زمانها كما كان يقارنه الخبر . فلا فرق بينهما أصلاً ، فإن الزمان الذي كان يقارن به هو بعينه الزمان الذي اقتترن به مرفوعاً وينزل مرفوعها في تمامها به منزلة خبرها إذا كانت ناقصة .

ثم ثانياً هنا يوجد كثير من الإضمار ، فإن القائل به يضم ثلاثة أشياء ، إذا والفعل والضمير .

والقول الثاني : فإنه يشكل على هذا القول مثل (زيد راجلاً أحسن منه رাকা) و(زيد مفرداً أفجع منه معاناً) فإنه جائز اتفاقاً مع خلو المبتدأ من معنى الفعل .

أما القول الثالث : هو كما ذكروا ، إلا أن هناك أمر يجب ذكره هنا ، وهو أن ما في (أطيب) لا يمكن بحال أن يعمل فيهما جميعاً ؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين ،

لا تقول : زيد قائم يوم الجمعة ، يوم الخميس ، ولا جالس خلفك أمامك ، فإن قلت : زيد يوم الجمعة أطيب منه يوم الخميس ، جاز ؛ لأن العامل في أحد اليوم غير العامل في اليوم الثاني ؛ لأنك فضلت حين قلت (أطيب) وكذا حين تقول : (هذا بسرا أطيب منه رطبا) ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين ، إلا أن يتداخل ويصح الجمع بينهما نحو: زيد مسافر يوم الخميس

التوصيات :

1. دراسة كتاب ابن القيم (بدائع الفوائد) واستخراج الجوانب البلاغية والأدبية والصوتية وغيرها .
 2. الإطلاع على آثار ابن القيم رحمه الله لمعرفة هذا العالم وتقديره حق قدره .
- المصادر والمراجع:**
- القرآن الكريم .
 - 1. أبو الفلاح، عبدالحى العماد الحنبلي(1350هـ) شذرات الذهب في أخبار من الذهب، ج6، المكتبة التجارية للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.
 - 2. الزركلي، خير الدين(1984م) الأعلام ، ط6، ج6، دار العلم للملايين، لبنان.
 - 3. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني(1387هـ) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج1، مطبعة المدني، مصر.
 - 4. ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني(1387هـ) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ج1، مطبعة المدني ، مصر
 - 5. أبو زيد بكري عبدالله (1423هـ) ابن قيم الجوزية حياته آثاره ومورده ، ط2، مطبعة دار العاصمة.
 - 6. ابن القيم، محمد بن أبي بكر(د.ت) بدائع الفوائد تحقيق: هانئ الحاج، المجلد1، مطبعة دارالتوقفية.
 - 7. السهيلي، عبدالرحمن بن عبدالله (1978م) نتائج الفكر، تحقيق: محمد ابراهيم البناء، 20، جامعة قار يونس.
8. ابن رجب الحنبلي الدمشقي (1372هـ) ذيل طبقات الحنابلة ، ط1، ج2، مطبعة السنة المحمدية .
 9. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري (1979م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه د. مازن مبارك ، محمد علي حمدالله ، راجعه سعيد الأفغاني ط5، دار الفكر، بيروت.
 10. محمود صافي (1988م) الجدول في إعراب القرآن وصرفه ، مراجعة بلينة الحمصي، ط2، دار الرسيد ، دمشق.
 11. سيبويه، أبوبشر عمر بن قنبر (1977م) الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط2، ج2، مطبعة الهيئة المصرية للكتاب، مصر.
 12. المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد (1399هـ) المقترض، ط2، ج3، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة.
 13. ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (1982م) المساعد على تسهيل الفوائد ، على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق: د.محمد كمال بركات ، ج2، ط1، دن.
 14. ابن الناظم ، بدرالدين محمد بن مالك (1999م) شرح ألفية ابن مالك ، حققه وضبطه د. عبدالحميد السيد محمد، دار الجيل ، بيروت.
 15. ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي (د:ت) شرح المفصل، ج2، مكتبة النبي ، القاهرة .